



تصدرها شوارع مبارك الكبير وأحمد الجابر وعوائدها تتراوح بين 7 و8.3%

هذه أهم 10 مناطق تجارية بالكويت

قائمة أعلى المناطق التجارية في الكويت



إنفوغراف: مصطفى صالح

■ شارع مبارك الكبير «البورصة» أعلى الأسعار بـ 7700 دينار للمتر و7000 دينار للمتر في شارع أحمد الجابر بشرق

طارق عرابي

حافظت العقارات التجارية على مستوياتها المرتفعة خلال السنة الماضية 2018، حيث كشف تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي ان متوسط سعر المتر في محافظة العاصمة تجاوز حدود 6000 دينار في الربع الرابع من العام مقابل أقل من ذلك بقليل في الربع الثالث، في حين يلاحظ زيادة مستويات الأسعار على أساس سنوي 1,2% مواصلة مسارها إلى التحسن طوال عام 2018. وقد حافظت الأسعار في مناطق العقارات التجارية بمحافظة العاصمة بنهاية الربع الرابع على مستوياتها، مثل منطقة وسط المدينة التي وصل فيها متوسط السعر إلى 7350 ديناراً كما في شارع مبارك الكبير (بجوار البورصة)، فيما لم يتجاوز متوسط السعر 6400 دينار في مواقع أخرى من الشارع منها منطقة بوطه البلوكات، كما استقر متوسط السعر عند حدود 6250 ديناراً كما في مواقع من شارع عبدالعزيز

الصقر «الشهداء»، في حين سجل أقل من ذلك بقليل في مواقع من شارع علي السلام، كذلك استقرت مستويات الأسعار في بعض شوارع منطقة وسط المدينة مثل شارع السور مسجلة أقل من 6000 دينار ووصلت في مواقع أخرى منه إلى 4150 ديناراً. واحتل شارع مبارك الكبير (البورصة) وسط العاصمة قائمة أعلى الأسعار بـ 7700 دينار للمتر كحد أعلى و7000 دينار كحد أدنى، في حين جاء شارع المباركية في منطقة القبلة بأدنى سعر للمتر بلغ 4500 ديناراً. وفي شارع أحمد الجابر بمنطقة شرق وسط المتر إلى 7000 دينار كحد أقصى و6250 كحد أدنى، ليأتي في المرتبة الثانية. أما على صعيد محافظة حولي، فقد جاءت العقارات التجارية في السالمية بالمركز الأول بسعر متر وصل إلى 4500 دينار كحد أقصى و2600 دينار كحد أدنى، فيما جاءت منطقة عقارات حولي بالمركز الثاني بسعر 2900 دينار في حده الأقصى

3600 دينار للمتر كحد أقصى و2600 دينار كحد أدنى. أما في محافظة الفروانية فكانت العقارات التجارية الواقعة في منطقة الفروانية هي الأعلى سعراً بـ 4750 ديناراً للمتر كحد أقصى و3800 دينار للمتر كحد أدنى، تلتها منطقة خيطان بـ 4000 دينار للمتر كحد أقصى و3500 دينار للمتر كحد أدنى، ثم جليب الشيوخ بـ 2450 ديناراً للمتر كحد أقصى و2000 دينار للمتر كحد أدنى. وفي محافظة الاحمدي جاءت منطقة الفحيحيل بالمرتبة الأولى بـ 4500 دينار للمتر كحد أقصى و2750 دينار للمتر كحد أدنى، ثم الفنطاس بـ 3600 دينار للمتر كحد أقصى و3000 دينار كحد أدنى. وفي محافظة الجهراء حل مركز الجهراء الإداري والتجاري بالمركز الأول بـ 3800 دينار للمتر كحد أقصى و3500 دينار كحد أدنى، ثم شارع مرزوق المتعب بالمركز الثاني بسعر متر وصل إلى 2900 دينار في حده الأقصى

و2500 دينار في حده الأدنى. واستقرت معدلات العوائد على العقارات التجارية في معظم المواقع التجارية بالمحافظات بنهاية الربع الرابع، وما زالت تعد في بعض المحافظات أدنى نسبياً من عوائد العقارات الاستثمارية باستثناء محافظة حولي التي مازال معدل العائد على العقارات التجارية يزيد فيها عن معدله في العقارات الاستثمارية. واستقر متوسط عائد العقار التجاري في محافظة العاصمة مسجلاً 7,7% بنهاية الربع الرابع من 2018 مقابل عائد أكبر قليلاً نسبته 7,3% على العقارات الاستثمارية بالمحافظة، في حين سجلت تلك المعدلات في محافظة حولي 7,89% متفوقة بقليل على عائد العقار الاستثماري بالمحافظة الذي يصل إلى 7,85%، نتيجة استمرار ارتفاع التوقعات المرتبطة بمستقبل قطاع المكاتب ولا سيما في المنطقة الأكثر جاذبية للطلب عليها، ويبلغ متوسط العائد على العقارات التجارية في بعض المناطق المتميزة بالمحافظة 8%

في بعض مواقع من منطقة السالمية فيما يتراوح بين 7,7% و7,9% في مناطق أخرى من حولي. ويبلغ متوسط العائد على العقارات التجارية في محافظة الفروانية 8,1% أي بذات معدل العائد على العقارات الاستثمارية بالمحافظة، ويصل في بعض مناطقها التجارية المتميزة إلى 8,4% مثل منطقتي جليب الشيوخ والضجيج كذلك في الأماكن الداخلية منها، كما استقر متوسط العائد على العقارات التجارية في محافظة الجهراء مسجلاً 7,9%، وتفوق معدل العوائد في منطقة الجهراء التجارية أحد المناطق المتميزة بالمحافظة، كما بلغ معدل العائد على العقارات التجارية في محافظة الاحمدي 7,91% مقابل 8,3% على العقارات الاستثمارية، وييزيد العائد على العقارات التجارية قليلاً عن 8,1% في منطقتي الفنطاس والفحيحيل، ويفوق 8,2% في بعض الأماكن من المناطق المتميزة بالمحافظة مثل منطقة المنقف في الربع الرابع.

أرست عقداً وحيداً بقيمة 76 مليون دينار مايو الماضي

الكويت الأخيرة بترسيات العقود بالمنطقة



■ 53% تراجعاً في ترسيات عقود منطقة الشرق الأوسط

محمود عيسى

بعد أن سجلت ارتفاعاً بنسبة 125% في قيمة العقود التي أرستها خلال إبريل الماضي عندما بلغت 720 مليون دولار مقارنة مع مارس، تذبذبت الكويت قائمة ترسيات العقود التي أرست في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مايو الماضي بعقد وحيد بلغت قيمته 76 مليون دينار يتعلق ببناء شبكة توزيع كهرباء تحت أرضية لحساب شركة نفط الكويت، ويمثل ذلك تراجعاً بنسبة 89% عن إبريل. وتصدرت قطر القائمة خليجياً وعلى مستوى الشرق الأوسط بعقد بلغت 1,5 مليار دولار وحلت في المركز الأول بدلاً من السعودية التي تراجعت إلى المركز الثالث خليجياً والرابع شرقاً وسطياً بعقد بلغت

525 مليون دولار، وتبعها الإمارات في المركز الثاني بواقع 768 مليون دولار، ثم عمان في المركز الرابع بعقد قيمتها 316 مليون دولار والبحرين في المركز الخامس بواقع 265 مليون دولار، ثم الكويت في المركز السادس والآخر بواقع 76 مليون دولار. وفيما سجلت دول الخليج النصيب الأوفر من ترسيات العقود على مستوى الشرق الأوسط، فقد انخفضت قيمة العقود التي أرست في المنطقة 53% من 9,4 مليارات دولار في إبريل السلي 4,41 مليارات دولار وأرست مصر عقوداً بقيمة 739 مليون دولار لتحل في المركز الثالث على مستوى المنطقة. وانتهت المجلة إلى القول بأن كلا من الإمارات والسعودية أرستا من العقود ما يقل بكثير عن متوسط العقود في مايو.

حصناً 513,3 ألف دينار رسوماً خلال مايو الماضي

«التجارة»: تلقينا 2941 طلب إيداع وتسجيل علامة تجارية

بتغيير عنوان واسم مالك العلامة ونقل ملكيتها وشطب تسجيلها وتغيير اسم وكيل التسجيل فضلاً عن قيد 3 وكلاء للعلامات التجارية. وأشارت الوزارة إلى إنجازها 471 معاملة نشر تجديد العلامات التجارية وتعديل اسم أو عنوان المالك أول الوكيل ونقل ملكية العلامة التجارية، إضافة إلى تلقيها 11 طلب معارضة على تسجيل علامة تجارية، وتسجيل 30 تظلماً. وذكرت أنها حصلت رسوماً على جميع المعاملات السابقة 513,3 ألف دينار.

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أمس تلقي إدارة العلامات التجارية وبراءة الاختراع لديها 2941 طلب إيداع وتسجيل علامة تجارية عبر البوابة الإلكترونية خلال مايو الماضي. وقالت «التجارة» في بيان صحافي إنها أنجزت 700 معاملة طلب تسجيل علامة تجارية و698 معاملة نشر علامة تجارية و1543 معاملة لتسجيل علامة تجارية وإصدار شهادات لها. وأضافت أنها أنجزت 212 معاملة تجديد العلامات التجارية و471 طلب تأشير

«الزكاة السعودية» تعتمد

مبلغ التسوية النهائي مع «مشاعر»

وأوضحت «مشاعر» أنها وشركة «مسي العقارية» بصدد سداد مبلغ التسوية النهائية خلال المدة المحددة في قرار لجنة تسوية الخلافات الزكوية الضريبية. وبيّنت ان التسوية سيترتب عليها تحقيق «مشاعر» أرباح قدرها 16,6 مليون ريال سعودي بما يعادل 1,366 مليون دينار. وأكدت «مشاعر» انها ستفصح لاحقاً للأثر المالي المتحقق بالدينار الكويتي عند السداد النهائي خلال المدة المحددة (30 يوماً) وإصدار كتابة براءة ذمة من مصلحة الزكاة والدخل بالسعودية.

أعلنت شركة مشاعر القابضة، عن تلقيها كتاباً رسمياً من الهيئة العامة للزكاة والدخل في السعودية يفيد اعتماد الهيئة لقرار لجنة تسوية الخلافات الزكوية والضريبية بشأن ربط ضريبة أرباح رأسمالية على شركتي «مشاعر» و«مسي العقارية» التابعة لها. وقالت الشركة في بيان للبورصة أمس، إن القرار يتعلق بصفقة بيع برج المقام - أبراج البيت - في المملكة العربية السعودية، حيث قدرت الهيئة مبلغ التسوية النهائية بنحو 8,45 ملايين ريال سعودي، على أن يتم السداد خلال 30 يوماً.

«أوت.سي»: تداول 30,7 مليون سهم بـ 1,8 مليون دينار خلال أسبوع

كونا: شهدت منصة «تداولات نظام خارج المنصة» المعروف اختصاراً بـ «أوت.سي» خلال جلسات الأسبوع الماضي ارتفاعاً في قيمة التداولات، حيث تم تداول 30,7 مليون سهم بقيمة 1,8 مليون دينار تمت عبر 15 صفقة. وقالت شركة «الموازي دوت كوم» في تقرير لها إن شاشة الصفقات الفورية سجلت أداء سلبياً، حيث بلغ حجم التداولات 26,2 ألف سهم بقيمة 326 ألف دينار تمت عبر 4 صفقات. وأضافت الشركة أن الصفقات الخاصة سجلت أداء إيجابياً خلال الأسبوع، حيث بلغت التداولات نحو 30,7 مليون سهم بقيمة نحو 1,8 دينار تمت عبر 11 صفقة. وابتكرت بورصة الكويت هذه المنصة التي تتسم بالمصادقية لتسهيل عملية تداول الأوراق

مياه الخليج ضمن المناطق «شديدة الخطورة».. و10% ارتفاعاً في بوليصة التأمين

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر فعلية مسؤولة ان شركات التأمين العالمية أبلغت ناقلات النفط التي تمر عبر مضيق هرمز وخليج عمان بارتفاع أسعار بوليصة التأمين في مياه الخليج العربي، وعلبه سيرتفع بوليصة التأمين في حدود تبلغ 10-15%، بيد أن المصادر قالت إن الشركات تنتظر القرارات التي ستصدر من شركات التأمين واتحاد شركات الامين العالمي في ذلك الشأن. وتأتي تلك التهديدات بعد الهجمات التي وقعت ضد 4 ناقلات قنالة سواحل الإمارات العربية المتحدة وتعرض ناقلتين لهجوم في خليج عمان الاسبوع الماضي. وذكرت ان مالكي ناقلات النفط عبر البجاء يواجهون

تكاليف تأمين متزايدة لشحن البضائع من أكبر منطقة مصدرية للنفط الخام في العالم، وكانت وكالة بلومبيرغ ذكرت أن تكاليف مخاطر الحرب التي يدفعها المالكون في كل مرة يذهبون فيها إلى الخليج العربي ارتفعت إلى 185 ألف دولار على الأقل للناقلات العملاقة، وفقاً لأشخاص على دراية بالسوق. وحول الإجراءات التي تتخذها الناقلات لتأمين العبور في تلك المنطق الخطرة، ذكرت المصادر ان الإجراءات الاعتيادية التي تعملها الناقلات تتمثل في رفع حالة الاستعداد داخل الناقلات التي تقصو وتجنب مرور الناقلات في أوقات الليل عبر هذه النقاط الخطرة وتكثيف الرقابة من على اسطح الناقلات عبر ورديات تأمين واستخدام أفراد أمن

مسلحين على متن الناقلات. وقالت ان مناطق الخطر من القرصنة والتهديدات الأمنية ارتفعت خلال السنوات الماضية لتشمل ساحل أفريقيا ومنطقة أميركا الجنوبية ومنطقة آسيا الوسطى والجنوبية. وأبدت المصادر قلقها من ازدياد المشاكل في منطقة الخليج العربي وتعرض الناقلات إلى هجوم مسلح، مضيفة: «هناك ترقب مستمر ومتنام حول ما هو القادم؟ وفي اعتقادنا سيكون الأسوأ وليس أفضل، وهذا الأمر بدأ يزداد بعد نوعية الهجمات الأخيرة والتي اكدها البيان الثلاثي للسعودية والإمارات والنرويج حول تعرض ناقلات النفط إلى الهجوم». وبحسب مصدر آخر لـ «الأنباء»، فإن أي سفينة من حجم ناقلة النفط، التي

تعرضت للهجوم الأسبوع الماضي في خليج عمان فإن سعرها يتراوح بين 30 و50 مليون دولار، وتتحمل شركات التأمين تعويض كامل الخسائر التي تتعرض لها أي سفينة تتمتع بالتغطية التأمينية نتيجة حوادث حربية. وأضاف: «من المعروف أن منطقة الخليج العربي تنتج نحو 20 مليون برميل يوميا من النفط الخام بما يمثل حجم خمس الاستهلاك العالمي اليومي من النفط، وان تعرض هذه الشحنات لأي عملية عرقلة بشكل مخاوف حقيقية وتدفع الطاقة إلى العالم، وان كانت بعض الدول الكبرى المستهلكة للنفط قد بنت مخزونات استراتيجية كبيرة من النفط مثل أميركا والصين واليابان وكوريا وأوروبا والهند».

